الإمَالَةُ[١]

(١) **الإمالة** نوع من التصرف الأدائي الصوتي لبعض حروف وحركات اللغة العربية. فهي تقريب حركة من حركة، أو تقريب ألف من ياء.

وهي ليست على درجة واحدة، ولكنها درجات عدة، بحسب قرب الحركة من الحركة، والحرف من الحرف.

وبذا يتولد عنها أنواع من التصرفات الصوتية، منها الإمالة، والتقليل، والبطح، والإضجاع. وكل هذه الأنواع قد سمعت من العرب، ونسبت إلى قبائل عربية، عرفت واشتهرت بها. ولذا فالفتح والإمالة لغتان فاشيتان على ألسنة فصحاء العرب الذين نزل القرآن الكريم بلسانهم.

الإمالة: هي أن تنحي بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، لتناسب الأصوات وتقاربها.

تمال الألف الواقعة في الطرف وهي بدل عن الياء، كـ(الهدى)، أو ليس بدلا ولكن تخلفها الياء من دون شذوذ ولا حرف مزيد، نحو: (حبلى)، تقول في التثنية: (حبليان)، بخلاف نحو: (قفا) فإنها تنقلب ياءً في التصغير، نحو: (قفي)، وبخلاف (قفا) في لغة هذيل فإن ألفها تنقلب، إذا أضيفت إلى ياء المتكلم، نحو: (قفي).

ثم إنه لا فرق في حكم الإمالة بين وجود تاء التأنيث وعدمها، كـ(رماة).

تمال الألف الواقعة بدل عين الفعل إذا كان حين إسناده إلى تاء الضمير على وزن (فِلت) بالكسر، كـ(خاف) و(باع) لأنك تقول: (خفت).

تمال الألف الواقعة بعد الياء متصلة، كـ(بيان)، أو منفصلة بحرف، كـ(يسار)، أو منفصلة بحرفين أحدهما هاء، كـ(جيبها)، بخلاف نحو: (بيننا).

تمال الألف المنكسر ما بعدها متصلة، كـ(عالم)، أو ما قبلها منفصلة بحرف، كـ(كتاب)، أو بحرفين أحدهما ساكن ولو مع هاء، كـ(شِملال) و(دِرهماك).

إذا كان سبب الإمالة ياء موجودة أو كسرة ظاهرة، ثم وقع بعد الألف أحد حروف الاستعلاء، وهي (فظ خص ضغط)، أو وقع بعدها راء غير مكسورة، كف الإمالة متصلا كان، أو منفصلا بحرف، أو بحرفين، كـ(ناصح) و(واثق) و(مواثيق) و(عذار).

وكذا إذا وقع قبل الألف أحد حروف الاستعلاء، ما لم يكن مكسوراً أو ساكناً إثر كسر، فلا يمال (صالح) و(ظالم) و(قاتل)، ويمال (طلاب) و(غلاب) و(إصلاح).

إذا وجد في الكلمة راء مكسورة غلب موانع الإمالة من حروف الاستعلاء والراء، وتمال الألف، نحو: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ﴾ [البقرة:٧].

إذا انفصل سبب الإمالة لم يؤثر، كـ(لزيد مال)، بخلاف سبب المنع، فإنه قد يؤثر منفصلا، كـ(كتاب قاسم).

قد يمال للتناسب، بأن وجد في إحدى الألفين سبب دون الآخر، كالألف الثانية من (عمادا) لأجل ألفه الأولى.

الإمالة على قسمين: إمالة الألف وإمالة الفتحة، فإمالة الألف هي أن تنحو الألف نحو الياء والفتحة نحو الكسرة وذكر لها الناظم ستة أسباب:

الأول: انقلابها عن الياء.

الثاني: ما لها إلى الياء.

الثالث: كونها بدلا من عين ما يقال فيه قلت.

الرابع: يا قبلها أو بعدها.

الخامس: كسرة قبلها أو بعدها.

السادس: التناسب.

وقد أشار إلى الأول بقوله:

٩٠٠-الألفَ الْمُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ أَمِلْ كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ

يعني أن الألف المبدلة من الياء في الطرف تمال، وشمل آخر الفعل كرمى، وآخر الاسم كرمى، وفهم منه أن الألف إذا كانت وسطا لا تمال، وإن كانت مبدلة من ياء إلا بشرط يأتي، و(**الألف**) مفعول بـــ (**أمل**) و(**المبدل**) نعت للألف، و(**من يا**) متعلق بالمبدل، و(**في طرف**) في موضع النعت لـــ (**يا**) ثم أشار إلى الثاني بقوله: (**كذا الواقع منه اليا خلف**).

٩٠١- ذُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ وَلِمَا يَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا الهَا عَدِمَا

يعني: أن الألف تمال إذا كانت صائرة إلى الياء دون شذوذ ولا زيادة وذلك نحو حبلى ومعزى فإن الألف فيهما غير مبدلة من ياء لكنها تصير إلى الياء في التثنية والجمع بالألف والتاء فتقول: حبليان وحبليات، ومعزيان ومعزيات، واحترز بالشذوذ من قلب الألف ياء في لغة هذيل إذا أضيف إلى ياء المتكلم نحو عصى في عصاي، واحترز بالمزيد من رجوع الألف إلى الباء بسبب زيادة كقولهم في تصغير قفا قفي وفي جمعة قفي.

و(**الواقع**) مبتدأ وخبره (**كذا**) و(**منه**) متعلق بالواقع وأل موصولة، و(**اليا**) فاعل بالواقع والضمير في (**منه**) عائد على أل، و(**خلف**) حال من (**الياء**) ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، و(**دون**) متعلق بـــ (**خلف**) أو بـــ (**الواقع**). ثم قال: (**ولما. تليه هاء التأنيث ما الها عدما**) يعني أن ما آخره تاء التأنيث مما في آخره ألف يستحق الإمالة يمال

=

الإمالة من خواص الاسم المتمكن، فلا يمال غيره إلا سماعاً كـــ(الحجاج)، ويســـتثنى مـــن ذلـــك: (هـــا) و(نا)، فإنهما يمالان مطرداً وإن بنيا.

تمال الفتحة قبل الراء المكسورة وصلا ووقفاً، نحو: (للأيسر مل)، وكذا يمال ما وليه هاء التأنيـــث في الوقف، كـــ(رحمة) و(نعمة).

كما يمال المجرد من التاء نحو مرماة وقتا لأن التاء في حكم الانفصال فهي غير معتد بها، و(**ما**) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (**عدما**) و(**الها**) مفعول بـــ (**عدما**) وخبر المبتدأ (**لما**) و(**ما**) موصولة وصلتها (**تليه**) و(**ها التأنيث**) فاعل بـــ (**تليه**) والمبتدأ على حذف مضاف والتقدير حكم ما عدم التاء من الإمالة ثابت لما تليه هاء التأنيث.

ثم أشار إلى السبب الثالث فقال:

٩٠٢- وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الفعْـــلِ إنْ يَؤُلْ إلَى فلْتُ كَمَاضِي خَفْ وَدنْ

يعني: أن الألف تمال أيضاً إذا كان بدلا من عين تكسر فاؤه إذا أسند إلى تاء الضمير فشمل ما عينه واو مكسورة نحو خاف أصله خوف بكسر الواو لأنه من الخوف، وما عينه ياء مفتوحة في الأصل نحو دان فإنه من الدين، وما عينه ياء مكسورة نحو هاب فإنه من الهيبة وأصله هيب فمال الألف من ذلك كله لأنه يؤل إذا أسند إلى التاء لفلت فيقال خفت ودنت وهبت، واحترز به مما لا يؤل إلى قلت بكسر بل إلى فلت بالضم نحو قال وطال لأنك تقول فيهما قلت وطلت. و(**بدل**) مبتدأ وخبره (**كذا**) و(**إن يؤل**) شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه.

ثم أشار إلى السبب الرابع فقال:

٩٠٣-كَذَاكَ تَالي اليَاء وَالفَصْلُ اغْتُفِرْ بحَرْف الَ مَعَ هَا كَجَيْبَهَـــا أَدِرْ

أي: تمال أيضاً الألف التي تلي الياء وذلك نحو سيالً، وأوهم كلامه ان ذلك فيما اتصل بالياء كالمثال المتقدم بل يجوز الإمالة وإن فصل بين الياء والألف فاصل وعلى ذلك نبه بقوله: (**وَالفَصْلُ اغْتُفِرْ... بحَرْف الَ مَعَ هَا كَجَيْبَهَا أَدِرْ**) يعني أنه قد اغتفر الفصل بين الياء والألف الممالة بحرف واحد وذلك نحو شيبان، أو بحرفين أحدهما هاء نحو أدر جيبها، وإنما اغتفر الفضل بحرف واحد لقلة الفصل، واغتفر بحرف مع الهاء لخفاء الهاء، وفهم منه؟ كان بحرفين وليس ثانيهما هاء منع من الإمالة، ولم يذكر في هذا النظم الياء سببا إذا كانت بعد الألف؟ ذلك موافق لسيبويه. و(**تَالي اليَاء**) مبتدأ وخبره (**كذاك**) و(**الفصل**) مبتدأ وخبره (**اغتفر**) و(**بحرف**) متعلق بالقصر (**أو مع هاء**) معطوف على مقدر والتقدير: بحرف واحد أو مع هاء وقصرها ضرورة.

ثم أشار إلى السبب الخامس فقال:

٩٠٤- كَذَاكَ مَا يَليه كَسْـــرٌ أَوْ يَلـــي تَاليَ كَسْرٍ أَوْ سُكُون قَدْ وَلـــي

٩٠٥-كَسْرًا وَفَصْلُ الهَا كَلا فَصْلٍ يُعَدْ فَدِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَـــمْ يُصَـــدْ

فذكر خمس صور:

الأولى: أن يقع الكسر بعد الألف وشرطه أن يليها نحو مساجد.

الثانية: أن يقع الكسر قبلها وفيه أربع صور: أولها: أن تكون منفصلة بحرف نحو عماد. وثانيها: أن تكون منفصلة بحرفين أولهما ساكن نحو شملال. وثالثها: أن تكون منفصلة بحرفين متحركين ثانيهما الهاء نحو يريد أن يضربها. ورابعها: أن تكون منفصلة بحرف ساكن ومتحركين أحدهما الهاء وقد مثل ذلك بقوله: (**فَدرْهَمَاكَ مَنْ يُملْهُ لَمْ يُصَدْ**) فالألف في هذه المثل كلها تجوز إمالتها، وإنما اغتفر الفصل بالهاء في درهما لخفائها فلم يعتد بها فصارت كشملال، وهذه الصور كلها مفهومة من النظم.

وفهم منه أن الفصل إذا كان في غير ما ذكر لم تجز الإمالة.

و (**ما**) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (**يليه**) و(**كسر**) فاعل بـــ (**يليه**) والضمير العائد منه على الموصول الهاء من (**يليه**) و(**أو يلي**) معطوف على الصلة والضمير العائد منه على الموصول فاعل بـــ (**يلي**) و(**تالي كسر**) مفعول بيلي، و(**سكون**) معطوف على (**كسر**) و(**قد ولي كسرا**) ملة في موضع النعت لـــ (**سكون**) و(**فصل لها**) و(**فصل الها**) مبتدأ وخبره (**بعد**) و(**كلا فصل**) متعلق ببعد، و(**فدرهماك**) مبتدأ، و(**من**) اسم شرط في موضع رفع بالابتداء، و(**يمله**) مجزوم به وهو في موضع خبره، و(**لم يصد**) جواب الشرط، وبقي من أسباب الإمالة سبب سادس يأتي الكلام عليه إن شاء الله.

ثم انتقل إلى موانع الإمالة فقال:

٩٠٦- وَحَرْفُ الاسْتِعْلا يَكُفُّ مُظْهِرَا مِنْ كَسْرٍ أَوْ يَا وَكَذَا تَكُــفُّ رَا

يعني: أن حرف الاستعلاء والراء يكفان سبب الإمالة، وشمل حرف الاستعلاء سبعة أحرف يجمعها قوله: قظ خص ضغط، وعلى هذا فالحروف الكافة للإمالة ثمانية إلا أن هذه الحروف لا تمنع جميع أسباب الإمالة بل تمنع الإمالة إذا كان سببها كسرة ظاهرة أو ياء موجودة، وكان بعد الألف حرف من أحرف الاستعلاء، وكان حرف الاستعلاء متصلا أو مفصولا بحرف أو حرفين، وكانت الراء مضمومة أو مفتوحة. و(**حرف الاستعلاء**) مبتدأ وخبره (**يكلف**) و(**مظهرا**) مفعول بيكف وهو عائد على حذف الموصوف تقديره: يكف سببا مظهرا، و(**من كسر**) متعلق بمظهرا، و(**را**) فاعل بـــ (**تكلف**) و(**كذا**) متعلق بتكف. ثم أن المانع من الإمالة يكون متأخرا عن الألف ومتقدما؟ أشار إلى الأول بقوله:

٩٠٧- إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِــلْ

فهذه ثلاث صور، الأولى: أن يكون متصلا بالألف نحو فاقدٍ وفاضل.

الثانية: أن يكون مفعولا بحرف نحو منافق وباسط.

الثالثة: أن يكون مفصولا بحرفين نحو مواثيق ومواعيظ.

و (**ما**) اسم (**كان**) وهي موصولة وصلتها (**يكف**) والضمير العائد على الموصول الفاعل بيكف، و(**بعد**) في موضع خبر (**كان**) وهو مقطوع عن الإضافة والتقدير بعده أي بعد الألف الممالة، و(**متصل**) خبر بعد خبر ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، و(**أو بعد حرف**) معطوف على ما قبله، ثم أشار إلى المانع إذا كان متقدما فقال:

٩٠٨- كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الكَسْرِ كَالمطْوَاعَ مِرْ

يعني: أن حرف الاستعلاء والراء غير المكسور إذا تقدما على الألف منعا الإمالة بشرط أن يكون المانع غير مكسور أو ساكن بعد كسرة، فمثال المكسور طلاب، ومثال الساكن بعد كسرة رأيت المطواع وقد مثله بقوله: (**كَالمطْوَاعَ مِرْ**) وفهم منه أن ما كان على خلاف المثالين المذكورين يمنع الإمالة نحو: طالب وقادر وراكب وقائل وضبارم. و(**كذا**) متعلق بمحذوف تقديره لا يمال كذا والضمير في (**قدم**) مستتر عائد على المانع، و(**ما**) ظرفية مصدرية، و(**أو يسكن**) معطوف على (**ينكسر**) و(**أثر**) ظرف متعلق بيسكن، و(**المطواع**) مفعول بـ (**مر**) يقال: مار الطعام يمير، ومار أهله إذا جلب لهم الطعام، و(**المطواع**) بمعنى المطيع.

ثم أن الموانع من الإمالة قد يعرض ما يمنعها وإلى ذلك أشار بقوله:

٩٠٩- وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ بِكَسْرِ رَا كَغَارِمًا لا أَجْفُو

يعني: أن الراء المكسورة إذا وقعت بعد الألف الممالة مكسورة كفت المستعلي والراء المفتوحة نحو: دار القرار، ولا أجفو غارما، ومن العجب أن الراء المكسورة تكف نفسها إن كانت مفتوحة، وسبب كف الراء المكسورة لنفسها ولحرف الاستعلاء أنها مكسورة فتضاعف فيها الكسرة فتقوى بذلك بسبب الإمالة.

و(**كف**) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و(**را**) معطوف على (**مستعل**) و(**ينكف**) خبر المبتدأ، و(**بكسر**) متعلق بينكف، و(**غارما**) مفعول بـ (**أجفو**).

ثم قال:

٩١٠- وَلا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَالكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ

يعني: أن سبب الإمالة لا يؤثر إذا كان منفصلا يعني من كلمة أخرى نحو يدي سابور، فلا تمال الألف من سابور لأجل الياء من يدي لأنها منفصلة بخلال الكف فإنه يؤثر وإن كان منفصلا فتمنع الإمالة في نحو: يريد أن يضربها قبل، فلا تمال الألف من يضربها لكف القاف لها وإن كان من كلمة أخرى.

و(**لسبب**) متعلق بـ (**تمل**) و(**لم يتصل**) في موضع النعت لـ (**سبب**) و(**الكف**) مبتدأ وخبره (**قد يوجبه**) و(**ما**) فاعل بـ (**يوجب**) وهي موصولة وصلتها (**ينفصل**).

ثم قال:

٩١١- وَقَدْ أَمَـالُوا لِتَنَاسُـبٍ بِـلا دَاعٍ سِـوَاهُ كَعِمَـادًا وَتَـلا

هذا هو السبب السادس من أسباب الإمالة وإنما أخره عنها لضعفه بالنسبة لها، يعني أنهم قد أمالوا للتناسب دون سبب سواء، وذكر مثالين: أحدهما (**عمادا**) ويعني به إذا قلت: رأيت عمادا ثم وقفت عليه فقلبت التنوين ألفا فتميل الألفين مع أعني الألف التي بعد الميم المبدلة من التنوين، أما الألف التي بعد الميم فلإمالتها سبب هو كسر العين، وأما الألف التي هي بدل من التنوين فلا سبب لإمالتها إلا بالمناسبة للألف الممالة التي قبلها، وينبغي أن يضبط كعمادا بالألف دون تنوين على إرادة الوقف، والمثال الثاني تلا أميل من قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا تَلاهَا﴾ [القمر: ٢] فالألف فيه منقلبة عن واو فلا حظ لها في الإمالة لكن أمليت لمناسبة رؤوس الآي وفيها ما لإمالته سبب نحو ﴿إِذَا جَلَّاهَا﴾ [الشمس: ٣] والواو في (**أمالو**) عائد على العرب، و(**لتناسب وبلا**) متعلقان بـــ (**أمالوا**).

ثم قال:

٩١٢- وَلا تُمِلْ مَا لَمَ يَنَـلْ تَمَكُّنًـا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ هَا وغَيْـرَ نَـا

يعني: أنه لا تطرد الإمالة في شيء من الأسماء غير المتمكنة إلا في نا ضمير المتكلم ومعه غيره وها ضمير الواحدة فتقول: مر بنا ونظر إلينا، ومر بها ونظر إليها، وإنما اطردت في هذين الضميرين دون غيرهما من غير المتمكن لكثرة استعمالها. وفهم من قوله (**ودون سماع**) أن الإمالة سمعت في غير هذين سماعا وذلك أتى ومتى، وقوله (**تمل**) مجزوم بلا الناهية، و(**ما**) مفعول بتمل وهي موصولة وصلتها (**لَمَ يَنَلْ تَمَكُّنًا**) و(**دون**) متعلق بتمل وغير منصوب على الاستثناء.

ولما فرغ من إمالة الألف وأسبابها انتقل إلى إمالة الفتحة ولها سببنا أشار إلى الأول منهما بقوله:

٩١٣-والفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ أَمِلْ كَلِلأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الكُلَـفْ

يعني: أن الفتحة تمال إذا كانت بعدها راء مكسورة متطرفة نحو أولى الضرر وبشرر، وقد مثل الناظم ذلك بقوله: (**كَلِلأَيْسَرِ مِلْ**) أي مل إلى الأيسر، وفهم من إطلاقه أن الإمالة للراء جائزة في الوقف والوصل، وفهم منه أيضاً أن الإمالة جائزة في حرف الاستعلاء وفي غير.

و(**الفتح**) مفعول بـــ (**أمل**) و(**قبل**) متعلق بأمل، و(**في طرف**) في موضع النعت لـــ(**راء**) و(**للأيسر**) متعلق بـــ (**مل**) و(**تكف**) مجزوم على جواب الأمر، و(**الكلف**)

مفعول ثان بـ (**تكف**) و(**تُكْفَ الكُلَفْ**) تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه. ثم أشار إلى السبب الثاني فقال:

٩١٤- كَذَا الَّذي تَليه هَا التَّأْنيث في وَقْف إذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفِ

يعني: أن الفتحة تمال في الوقف إذا وليها هاء التأنيث.

وفهم من قوله (**إذا ما كان غير ألف**) أنا الإمالة جائزة في جمع الحروف ما عدا الألف ومثاله: رحمة وقصعة ودرجة وعرقوة وحدرية، وأما الألف فلا إمالة فيها نحو فتاة وحياة، و(**الذي**) مبتدأ وخبره و(**كذا**) و(**تَليه هَا التَّأْنيث**) صله لـ (**الذي**) والضمير العائد على الموصول الهاء في (**يليه**) و(**في وقَف**) متعلق بـ (**يليه**) وكذلك (**إذا**) واسم (**كان**) ضمير مستتر عائد على ما قبل (**هَا التَّأْنِيثِ**).

obeikandl.com